

تحسين المؤسسات الأمنية ضرورة لتمكينها من ممارسة مهامها التسوية السياسية في اليمن هي الحل الحقيقي للأزمة

على رغم التصعيد السياسي والإعلامي الذي شهدته الساحة الداخلية بين حزب الله وتيار المستقبل على خلفية العدوان السعودي على اليمن إلا أن لبنان ما زال يحافظ حتى الآن على استقراره الأمني، في حين الوضع يتجه إلى معارك سياسية على ملفات عدة، من الانتخابات الرئاسية إلى الخلاف على التمديد للقادة الامنيين إلى الانقسام حول عمل المجلس النيابي في ظل الشغور الرئاسي.

وفي هذا السياق حذر الوزير السابق كافي ليون الحكومة اللبنانية من اتخاذ قرار يتجاوز الدور المسيحي الذي يمثله كتكتل التغيير والإصلاح، مشيراً إلى أننا لم نعد نحتمل رئيساً ضعيفاً ومتخاذلاً بعد الآن، محذراً من تخطي حقوق المسيحي في البلد، داعياً بكركي لأن تكون رأس حربة لاستعادة دور المسيحيين في لبنان للحفاظ على من تبقى منهم في لبنان والدول العربية.

وأكد عضو كتكتل التغيير والإصلاح النائب سيمون أبي رميا أننا نفتخر أننا نعتل وصول رئيس جمهورية ضعيف لا صفة تمثيلية له أي نعتل وصول دمية إلى سدة الرئاسة، معلناً رفضه التمديد لقادة الأجهزة الأمنية، مشيداً على أن الموضوع مبدئي يتعلّق بانتظام المؤسسات العامة وليس موقفاً موجهاً ضد اشخاص بالتحديد.

ورأى الوزير السابق زياد بارود أن التشريع دائماً ضروري ومن طبيعة الامور ان ينعقد المجلس في جلسات تشريعية كما نص عليها الدستور، مؤكداً ان احدي اهم صلاحيات ومهام المجلس النيابي هي التشريع، معتبراً اننا دخلنا اليوم من تشريع الضرورة الى ضرورة التشريع، لأن البلاد لا يمكن ان تبقى بلا قوانين باتت ملحة، موضحاً ان لا مبرر لتأخير تسريح القادة الامنيين قبل المرور بمجلس الوزراء.

من جهته، استغرب النائب أنطوان سعاد طرغ التمديد لـ 12 عميداً من الجيش وباقي الأجهزة الأمنية، معتبراً ان الوضع الأمني الدقيق في البلد والتطورات الدراماتيكية في الدول المجاورة تفرض التمديد لقائد الجيش ورئيس الأركان والمدير العام لقوى الأمن الداخلي.

الملف اليمني كان الملف الأبرز على شاشات القنوات الفضائية مع بلوغ قصف التحالف ضد اليمن ذروته حاصداً المزيد من الشهداء والجرحى والمهجريين وتدمير البنى التحتية.

وفي هذا السياق رأى الوزير السابق كريم بقرادوني ان الحل العسكري غير ممكن في اليمن، معتبراً ان التسوية السياسية هي الحل الحقيقي، وحالياً ما زال الوضع في مرحلة المواجهات الميدانية والتسوية السياسية ستأتي لاحقاً.

ورأى بقرادوني ان هذا العدوان هو مشكلة اضافية على الجميع، لافتاً الى انه عوضاً عن ان يكون الاتجاه الى حل مشكلة العراق وسورية، نحن الآن على المستوى الاقليمي امام مشكلة اضافية جديدة هي مشكلة اليمن. واعتبر البروفيسور في جامعة طهران محمد ماراندي، أن السعودية ليست في موقف أو مركز يخولها شن حرب على إيران، لافتاً إلى أن الرياض تروج للفكر الوهابي وهو الفكر ذاته عند تنظيمي «القاعدة» و«داعش».



وقال ماراندي: «السعودية ليست في مركز يخولها شن حرب ضد إيران وإيران ليس لها سبب لتخوض صراعاً عسكرياً مع السعودية والمشكلة التي يواجهها السعوديون من وجهة نظر إيرانية هو أن الأخير يقوم بترويج الفكر الوهابي ويروجون لأيدولوجية متطرفة، «القاعدة»، و«داعش» لديهما الفكر الوهابي ذاته كما في السعودية».

وتابع: «من وجهة النظر الإيرانية، فإن السعودية تقاثل في شكل أساسي إلى جانب «القاعدة» وفي كلمات أخرى فإن الحكومة الجديدة في اليمن واللجان الشعبية وأنصار الله والحوثيين والجيش يتم تصفهم من قبل السعوديين من جهة ومن «القاعدة» من جهة أخرى».

وأضاف: «مجلس الأمن الدولي يعتبر أمراً معقداً، فلولويات المتحدة الأميركية تأثير كبير عليه وعدم وقف روسيا لاقتراح السعودية يقف وراءه أموال النفط في الخليج، الحقيقة أن الرئيس اليمني السابق، منصور هادي لم يتم انتخابه من خلال انتخابات ديمقراطية حيث كان المرشح الوحيد وعندما تم انتخابه كان من المفترض أن يكون رئيساً للمرحلة الانتقالية ولكنه استمر».

وقال: «عندما دخلت جماعة أنصار الله والحوثيون إلى العاصمة صنعاء، لم تكن هناك مقاومة أو إرادة للدماء لأن عبد ربه منصور هادي لم يكن يتمتع بقاعدة دعم شعبية وعليه فهم أن لا ينظرون له كرئيس شرعي للبلاد».

وتابع البروفيسور قائلاً: «اعتقد أن الإيرانيين يعتقدون أن الشعب اليمني قوي كفاية للدفاع عن نفسه، اليمن ليست دولة صغيرة والتعداد السكاني فيها على الأقل بحجم السكان في المملكة العربية السعودية وفي عام 2009 عندما خاض السعوديون سلسلة من المعارك مع الحوثيين على الحدود بين السعودية واليمن خسر السعوديون وكان عدد الحوثيين أقل وقتها».



فرارود لـ «المركزية»: التشريع ضروري وإقرار بعض القوانين ملج

رأى الوزير السابق زياد بارود ان «الدستور اللبناني لا يتضمن اي نص يتعلّق بتشريع الضرورة، لأن التشريع دائماً ضروري ومن طبيعة الامور ان ينعقد المجلس في جلسات تشريعية كما نص عليها الدستور الذي يقول ان المجلس ينعقد في دورات عادية واستثنائية، في العادة يحدد الدستور جدول أعمالها ويعطي الاولوية للموازنة في الدورة التي تسبق نهاية العام، لتدخل الى العام الجديد بموازنة جديدة وهو الامر غير الحاصل منذ سنوات». وقال بارود: «هل من ضروري أكثر من الموازنة وقطع حساب؟ دستورياً، لا يمكن لا الاتفاق ولا الجباية من دون الموازنة وقطع الحساب وهذا ما لا يحصل، فما هو الضروري أكثر من ذلك؟، مؤكداً ان اي تشريع ضروري، واحدي اهم صلاحيات ومهام المجلس النيابي هي التشريع، معتبراً اننا دخلنا اليوم من «تشريع الضرورة الى ضرورة التشريع، لأن البلاد لا يمكن ان تبقى بلا قوانين باتت ملحة».

ورأى ان «استمرار مكتب المجلس في جدول الاعمال من صلاحياته، لكن في الوضع الحالي لا تحدد الموازنة 65 من الدستور، وهي تحدد المواد التي يتصلّق اقرارها بثلاثي مجلس الوزراء وتلك التي تقر بالأكثريّة العادية. لمّ البحث في آلية عمل جديدة»، مضيفاً: «من ناحية أخرى، عندما يمارس مجلس الوزراء صلاحيات الرئيس وكالة، يمارسها بصورة استثنائية ومجلس وزراء مجتمعاً ولا يجوز ان تدخل في موضوع ممارسة صلاحيات الرئيس بالأكثريّة عادية او بالأكثريّة موصوفة او غيرها، لأن المجلس يمارس الصلاحيات عن رئيس الجمهورية كموقع واستثناء».

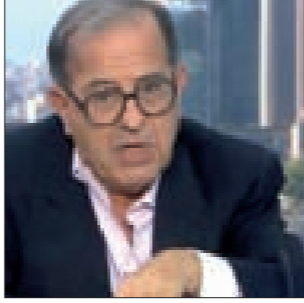
وأضاف: «لذا لا يجوز توسيع دائرة هذه المقاهيم لا على مستوى آلية العمل الحكومي ولا على مستوى تشريع الضرورة، وأكرر ان المطلوب اليوم ضرورة التشريع». وسأل بارود: «ما المشكلة؟ إقرار القوانين وعدم نشرها من قبل الرئيس؟ فلتقرّ وعندما تنتخب رئيساً نشرها، او ينشرها 24 وزيراً مجتمعين، معتبراً ان هذه الحال غير الطبيعية لا يجب ان نسمع بتطبيع حالات دستورية أخرى. فمهمة المجلس النيابي التشريع وبالتالي ليشرع عملاً بعيداً فضل السلطات وعند الوصول الى توقيع رئيس الجمهورية القانون او نشره. لنبحث في هذا الاستثناء ولنر الى اي حد بات خطيراً الاستمرار في الشغور الرئاسي. فقيام الرئيس ليس تفصيلاً اذا وليس الوضع كما يشع البعض ان البلاد ماشية مع او من دون رئيس وهناك مثلال على ذلك، في الحكومة وفي المجلس النيابي، يدلان الى اي مدى لا يمكن الاستغناء عن الرئيس».

وعن تعيين القادة الامنيين، قال بارود: «في الحالات العادية، تعيين قائد الجيش والمدير العام لقوى الامن الداخلي يتم في مجلس الوزراء وهما يعتبران بمثابة موظفي فئة اولى ويحتاج تعيينهما الى اكثريّة الثلثين في مجلس الوزراء، وتابع: «عندما آخر تسريح الضباط في حكومة الرئيس جيبب ميقاتي كانت الحكومة مستقبلية، ومنعاً للفراغ حينها، قرر وزير الدفاع ان يؤجل تسريح الضباط عملاً بقانون الدفاع، الا ان الموضوع مختلف اليوم، لأن مجلس الوزراء يجتمع وبالتالي لا يرى مبرراً لتأخير التسريح قبل المرور بمجلس الوزراء، اذا طرح الموضوع على مجلس الوزراء ولم يتمكن من تعيين القادة بالأكثريّة الثلثين عندها نبحث في امور أخرى».

واستغرب «طرح المسألة بصورة اشكالية قبل محاولة طرحها على مجلس الوزراء، وقال: «الاشكال ليس في القانون بل في السياسة والإصطاف السياسي ويستخدم القانون في اطار التجاذبات السياسية، فيما تتعرض المؤسسات الامنيتين المعنيتان لجو اعلامي وسياسي وتجاديات، بينما يجب النأي بهما عن السياسة لتكونا قادرتين على ممارسة مهماتهما المتعاطفة في الفترة الأخيرة».

وأضاف: «الحرص على الجيش والامن الداخلي، يستوجب من جميع العمل لحل الموضوع والخروج منه من دون خسائر على صعيد المؤسساتين، والمسألة ليست مسألة أشخاص، بل حرص على تمكين المؤسساتين من ممارسة أدوارهما المتعاطفة على أكمل وجه».

في صعيد آخر، وفي ملف اجراء انتخابات فرعية في جزين وفي الشوف وزعت اذنا ارقام الثائبان وليد جنبلاط وسليمان فرنجية على تقديم استقالتيهما، قال بارود: «استقالة جنبلاط وفرنجية طرح اشكاليات ستؤدي الى شغور المقعدين وتطبيق النص الدستوري يوجب الدعوة الى انتخابات لمنهيا لكن السؤال هو: الحكومة التي لم ترغب في اجراء انتخابات فرعية في جزين، ما الدافع لديها لتدعو الى الانتخابات وفي الشوف وزغرتا، وكيف استبرأ ذلك؟ فانيا الحكومة التي وافقت على الاسباب الموجبة التي وردت في قانون التمديد لمجلس النواب وعلى مقولة ان الوضع الأمني سيني، لماذا قد توافق على اجراء انتخابات في 3 مناطق مختلفة في لبنان من دون التذرع بالموضوع الأمني؟ ما الذي تغير؟»



فرادوني لـ «الشرق الجديد»: اليمنيون بحالة دفاع عن النفس والتسوية السياسية ستأتي لاحقاً

رأى الوزير السابق المحامي كريم بقرادوني ان الحل العسكري غير ممكن في اليمن.

وعن تطورات العدوان السعودي على اليمن، قال بقرادوني: «منذ الماضي البعيد لم يكن من الممكن التوصل الى حل عسكري في الازمات اليمنية».

وأضاف: «التسوية السياسية هي الحل الحقيقي، لكن كل تسوية سياسية تحتاج الى توضيح ميداني، حالياً ما زال الوضع في مرحلة المواجهات الميدانية والتسوية السياسية ستأتي لاحقاً».

وعن طبيعة الرد اليمني المتوقع على العدوان السعودي قال بقرادوني: «اليمنيون هم بحالة دفاع عن النفس وسيحاولون بكل الوسائل ان لا تتحول هذه المعارك الى حل عسكري في معاركهم وبالتالي إبقاء المعارك في وضعية المواجهات داخل اليمن وعدم تخطي هذه الحدود، لأنه لا توجد مصلحة لليمنيين بنقل المعركة الى السعودية ولا الى أي منطقة أخرى».

وأوضح قائلاً: «بقاء العملية داخل حدود اليمن يعني ان اليمنييين يدافعون عن سيادة بلدهم وأمنها وكرامتها ولن نقل المعركة الى الخارج سيعني ذلك حتماً ان دولة اليمن تحاول ان تشعل المعارك مع دولة أخرى، أما السعودية فمن مصلحتها ان تكبر الموضوع ويصبح خليجياً او اقليمياً ولكن مصلحة اليمن ان يبقى هذا الموضوع يمينياً ويكون الحل يمينياً».

وحول انعكاسات العدوان على المنطقة ولبنان رأى بقرادوني «ان هذا العدوان هو مشكلة اضافية على الجميع»، لافتاً الى انه عوضاً عن ان يكون الاتجاه الى حل مشكلة العراق وسورية، نحن الآن على المستوى الاقليمي امام مشكلة اضافية جديدة هي مشكلة اليمن وبالتالي الكل متأثر بهذه العملية ولا ننسى ان أكبر خطر على ما يجري في اليمن هو ان تتحول المعركة الى سنية -شيعية وهذه اللعبة لا راح فيها».

وقال بقرادوني: «المشكلة يجب ان تبقى يمينية ويكون الحل يميني ولا مصلحة لليمن ان تتحول المسألة الى اقليمية عندئذ يصبح مباح كل تدخل خارجي من أي نوع».



ليون لـ «أرو تي في»: على بكركي أن تكون رأس حربة لاستعادة دور المسيحيين

حذر الوزير السابق كافي ليون الحكومة اللبنانية من اتخاذ قرار يتجاوز الدور المسيحي الذي يمثله كتكتل التغيير والإصلاح، مشيراً إلى أن دولة لا تستطيع ان تتحمل شخصاً مسيحياً قوياً سترفضها وهذا حقناً طالما الدولة تسير وفق التنظيم الطائفي.

وقال ليون: «يريدون رئيساً للجمهورية بالشكل وضعيف ويتطلون بالوطنية والدستور، لم نعد نحتمل رئيساً ضعيفاً ومتخاذلاً بعد الآن، نحذر شركائنا بالوطن من تخطي حقوق المسيحي في البلد والأل نبتوانى عن اتخاذ اي اجراء بهذا الخصوص».

وسأل ليون الحكومة عن امكانية تعيين مراكز شاغرة عديدة وعدم امكانية تعيين موظفين في حال وصل المدير العام أو شخصية عامة لسن التقاعد القانوني؟ وقال: «لماذا يريدون التمديد لقائد الجيش ويتم تعيين مراكز شاغرة أخرى، هناك داعشية سياسية في البلد يجب ان توقف، وهناك رأي عام مسيحي يؤيد التكتل وهو اكبر كتكتل مسيحي ولا يجب تجاوزها، الداعشية الأمنية تقتل شخص ومجموعة ولكن الداعشية السياسية تقتل شعب».

ورأى ليون انه بانتظام القانون الجميع يكون راضياً، وقال: «كل شخص يصل الى سن التقاعد يجب تعيين آخر مكانه وبخصوص انتخاب رئيس للجمهورية كنت اتمنى ان تكون بكركي رأس حربة لاستعادة دور المسيحيين في لبنان للحفاظ على من تبقى منهم في لبنان والدول العربية وإن كان لا يمكنها ان تقوم بهذا الدور كنتا نتمنى عليها الا تعرقل من يعمل لاستعادة هذا الدور».

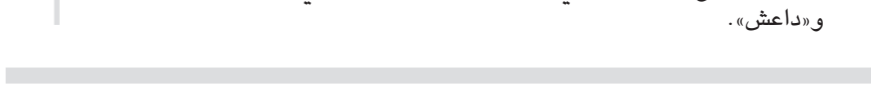
واستغرب إدلاء تصريح النائب فؤاد السنورة من بكركي، للحديث عن استحقاق رئاسة الجمهورية من بكركي، لوجود قرار وتمني سابق من غيبطه بعدم التحدث من الصرح البيطريكي، سائلاً: «هل يقبل المستقبل مجيء رئيس حكومة مؤلف، ثم لنقول عنه انه رئيس حكومة قوي؟».

وعن حرب اليمن وتدابيرها، قال ليون: «سؤال مطروح هل الضربات الجوية السعودية تقوّي «القاعدة» ام لا هل الضربات السعودية تضعف الحوثيين نعم ام لا... إذا ما اجبتنا بموضوعية يمكن معالجة الموضوع، التيار الوطني الحرّ موقفه واضح، لديه عدوان هما العدو «الإسرائيلي» والإرهاب التكفيري».



ماراندي لـ «سي أن أن»: السعودية ليست بمرکز يخولها شن حرب على إيران

اعتبر البروفيسور في جامعة طهران محمد ماراندي، أن المملكة العربية السعودية ليست في موقف أو مركز يخولها شن حرب على إيران، لافتاً إلى أن الرياض تروج للفكر الوهابي وهو الفكر ذاته عند تنظيم «القاعدة» وما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو ما يُعرف بداعش».



أبي رميا لـ «أل بي سي»: لن نقبل بعمليات تسوية على حساب حقوق المسيحيين

أكد عضو كتكتل التغيير والإصلاح النائب سيمون أبي رميا أن «التشريع الجائز دستوريا في ظل غياب رئيس الجمهورية هو تشريع الضرورة فقط، أي حصراً في ما يتعلق بالقوانين التأسيسية والقوانين الاجتماعية الملحة وبعض الاتفاقات الدولية، مشيراً إلى ان التكتل يسير وفق هذا التوجه».

وشدد أبي رميا على التزام التيار الوطني الحرّ بإيصال المسيحي القوي الى رئاسة الجمهورية، وقال: «نحن بكل فخر نعتل وصول رئيس جمهورية ضعيف لا صفة تمثيلية له أي نعتل وصول دمية الى سدة الرئاسة».

وتابع: «لن نقبل بعمليات تسوية على حساب حقوق المسيحيين، مشيراً الى ان التيار الوطني الحرّ و«القوات اللبنانية» يشكلان حيفيتين في الشارع المسيحي وبالتالي اذا كان لا بد من اتخاذ خيار مسيحي بالدرجة الاولى ووطني بالتالي يجب ان يكون من بين هذين الفريقين».

وأضاف: «لن نقبل باقل من المشاركة الوطنية الكاملة، لاننا نريد ان نرسخ قاعدة ان يكون للمسيحي صوت ودور والكلمة الفاصلة في الاستحقاقات الأساسية لدى المسيحيين، معتبراً ان «الأخريين يراهمون على تغيير الموازين في مقاربة الملف الرئاسي وكانهم ما زالوا يستوردون التدخلات الخارجية».

وعن الحوار بين التيار الوطني الحرّ و«القوات اللبنانية»، أمل أبي رميا ان «ينتج عنه تفاهات سياسية تأسسية يجوز البناء عليها للمرحلة الجديدة والوصول الى حلول يمكن ان يكون احد بنودها رئاسة الجمهورية».

وعن التمديد لقادة الأجهزة الأمنية ركّز على رفض «التيار» لمنطق التمديد المدمر للمؤسسات العامة، وقال: «مع احترامنا لشخص قائد الجيش والمدير العام لقوى الأمن الداخلي ولكننا لن نقبل بالتمديد لقادة الأجهزة الأمنية، والموضوع لدينا مبدئي يتعلّق بانتظام المؤسسات العامة وليس موقفاً موجهاً ضد اشخاص بالتحديد وسخوض معركة انتظام عمل مؤسسات الدولة الى نهايتها».

وفي موضوع الموازنة العامة وربط سلسلة الرتب والرواتب بها، لفت أبي رميا إلى الموضوعين منفصلين وقال: «موضوع سلسلة الرتب والرواتب منفصل عن موضوع الموازنة والحيلة عبر ربطهما معا تهدف الى الحصول على صبر براءة بال 11 مليار دولار ونحن حريصون على المال العام وصم البراءة هذا لن نخطئها».

وختم أبي رميا بتوجيه تهنئة لوزير الداخلية نهاد المشنوق على نجاح العملية الأمنية في سجن رومية، مؤكداً عدم جواز عودة هذا السجن الى امارة ومركز عمليات إرهابية تستهدف أمن اللبنانيين واستقرارهم».



سعد لـ «أخبار اليوم» الوضع الأمني الدقيق يفرض التمديد لقادة الأجهزة الأمنية

استغرب عضو جبهة «النضال الوطني» النائب أنطوان سعد طرح التمديد لـ 12 عميداً من الجيش وبقاء الأجهزة الأمنية، سائلاً ماذا عن الـ 500 عميد الآخرين وما سيكون موقفهم من هذا إجراء؟

وحذر سعد من إلحاق أي ضرر بالمؤسسة العسكرية، معتبراً أنه يجوز لوزير الدفاع أن يصدر مرسوماً بالتمديد نظراً الى ظروف أمنية معينة ولكن مثل هذا المرسوم يشمل الجميع وليس ضباطاً محددين. وفي هذا الإطار، أشار سعد إلى أن التمديد للعداء يجعل من الجيش قوة عسكرية هزلة في حين يجب ضج دم جديد.

ورداً على سؤال، اعتبر سعد ان «الوضع الأمني الدقيق في البلد والتطورات الدراماتيكية في الدول المجاورة تفرض التمديد لقائد الجيش ورئيس الأركان والمدير العام لقوى الأمن الداخلي».

وإذ أشار إلى ان العميد شامل روكز يصلح لأن يكون قائداً للجيش، قال: لكن من حيث المبدأ التمديد الانتقالي لا يجوز».

أما بالنسبة الى «تشريع الضرورة»، فلفت سعد الى أنه بعد اجتماع هيئة مكتب المجلس بالإس، أعلن النائب أنطوان زهرا أنه طالما لم تدرج الموازنة وقانون الانتخابات فإن نواب «القوات» لن يحضروا الجلسة وكان حزب «الكتائب» قد عبّر عن موقف مماثل.

وإذ أشار الى وجود تباين بين اطراف الـ 14 آذار حول الجلسة التشريعية، ذكر سعد انه حين اتخذ القرار بالتمديد للمجلس النيابي للمرة الثانية، تم التوافق على عدم البحث في قانون الانتخابات قبل انتخاب رئيس الجمهورية.

ورداً على سؤال، اعتبر سعد انه حتى ولو أقرّ مجلس النواب قانون الانتخابات فإن إجراءه غير ممكن.

وقال: «لماذا حصلت وفق القانون الحالي استنفر ذات القوى داخل المجلس بالتوازن ذاته وبالتالي لن توصل الى انتخاب رئيس للجمهورية».

وأيّ سعد تشريع الضرورة، معتبراً أن نواب التيار الوطني الحر لم يحددوا اي موقف في هذا الشأن، معتبراً ان هناك قوانين يجب ان تقرّ لتوامة الوطن والمواطنين».